إشكاليات الموروث الحديثي الإمامي
وأثرها في تشكّل المنهج النقدي الحديثي

Problems of the Imamite Hadith tradition
and its impact on the formation of the critical methodology of Hadithe

أ.م.د. علي جعفر محمد الرماحي

كلية الفقه/جامعة الكوفة

Asst. Prof. Dr. Ali Jaafar M. Al-Rammahi

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

alij.alramahi@uokufa.edu.iq

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦/٣/١٥ تاريخ القبول: ٣٠ /٢٠٢٦/٣ تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٣/٣٠

ملخص

يتناول هذا البحث إشكاليات الموروث الحديثي الإمامي وأثرها في تشكّل المنهج النقدي داخل المدرسة الإمامية , ويهدف إلى دراسة أبرز التحديات التي واجهت الحديث الإمامي في مراحل الصدور والتداول وآليات النقل، مثل ظاهرة الوضع، والدسّ في كتب أصحاب الأئمة، والتصحيف والتحريف، والنقل بالمعنى، والإرسال في الأسانيد , وقد سعى البحث إلى بيان أنّ هذه الإشكاليات لم تكن ظواهر هامشية، بل أسهمت بصورة مباشرة في تنمية الوعي النقدي لدى علماء الإمامية، مما أدى إلى تطوير أدوات علمية للتحقق من الروايات، مثل علم الرجال، ونقد السند والمتن، وقواعد الترجيح والتعارض , ويخلص البحث إلى أنّ المنهج النقدي الإمامي نشأ استجابةً لتلك الإشكاليات التاريخية، بهدف صيانة الموروث الحديثي وتمييز الصحيح من الدخيل.

الكلمات المفتاحية: الموروث الحديثي الإمامي، المنهج النقدي، الوضع، التصحيف والتحريف، النقل بالمعنى، الإرسال.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

Submission date: 15/03/2026 Acceptance date: 30/03/2026 Publication date: 30/03/2026

Abstract

This research examines the problems of the Imami hadith tradition and their impact on the formation of the critical methodology within the Imami school. It aims to study the most prominent challenges that Imami hadith faced during its transmission, dissemination, and methods of transmission, such as the phenomenon of fabrication, the insertion of narrations into the books of the Imams' companions, textual corruption and distortion, transmission by meaning, and the omission of a chain of narrators (isnad). The research seeks to demonstrate that these problems were not marginal phenomena, but rather contributed directly to the development of critical awareness among Imami scholars. This led to the development of scientific tools for verifying narrations, such as the science of hadith transmitters (rijal), criticism of the chain of narrators and the text, and the rules of preference and conflict. The research concludes that the Imami critical methodology arose in response to these historical problems, with the aim of preserving the hadith tradition and distinguishing the authentic from the fabricated.

Keywords: Imami hadith tradition, critical methodology, fabrication, textual corruption and distortion, transmission by meaning, omission of a chain of narrators.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

مقدمة

يُعدّ الموروث الحديثي الإمامي أحد أهمّ الحقول المعرفية التي تشكّلت في إطارها العلوم الإسلامية، لصلته المباشرة بفهم النص الديني، واستنباط الأحكام، وبناء التصورات العقدية والمعرفية داخل المدرسة الإمامية، غير أنّ هذا الموروث لم ينتقل عبر التاريخ في فضاءٍ معزولٍ عن الإشكالات والتحديات، بل رافقته منذ المراحل الأولى جملةٌ من الظواهر المعقّدة التي أثّرت في طريقة تلقيه وتداوله وتقويمه، من قبيل: الوضع، والدسّ، والتصحيف والتحريف، والنقل بالمعنى، والإرسال، وغير ذلك من الإشكاليات التي مسّت السند والمتن معًا.

وقد حظي الحديث في مرحلة الصدور بعنايةٍ واضحة من النبيّ الأكرم وأهل البيت (عليهم السلام)، تمثّلت في الحثّ على الكتابة، وضبط الرواية، وربط الحديث بمصدره، والتحذير من الكذب عليهم، إلا أنّ هذه العناية التأسيسية على أهميتها لم تمنع من ظهور اختلالات لاحقة في مرحلة التداول التاريخي، حيث تسربت إلى الموروث عوامل الوضع والدسّ والتحريف، وظهرت الحاجة إلى الانتقال من مجرّد حفظ النص إلى نقده وتمحيصه.

ومن هنا نشأت داخل المدرسة الإمامية نزعة نقدية مبكرة، لم تقف عند حدود الثقة العامة بالرواة أو سلامة الكتب المتداولة، بل عملت على إنتاج أدوات علمية ومنهجية لفحص الروايات سندًا ومتنًا، وتمييز الصحيح من السقيم، والأصيل من الدخيل، فكان علم الرجال، وقواعد الجرح والتعديل، ومباحث التعارض والترجيح، ومناهج نقد المتن، كلّها استجابات معرفية لتحديات واقعية واجهت الحديث الإمامي في مسيرته التاريخية.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه لا يدرس الإشكاليات الحديثية بوصفها وقائع متفرقة فحسب، بل يحاول الكشف عن أثرها البنيوي في تشكّل المنهج النقدي الإمامي ذاته، بما يعنيه ذلك من إعادة قراءة علاقة الأزمة المنهجية بولادة أدوات النقد،

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

فالمسألة لا تتعلّق فقط بإثبات وقوع الوضع أو الدسّ أو الإرسال، بل بفهم كيف أسهمت هذه الظواهر في بلورة وعي نقدي داخلي داخل المدرسة الإمامية، جعل من فحص الرواية جزءًا أصيلًا من عملية التعامل مع النص الديني، وعليه فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة أبرز الإشكاليات التي واجهت الموروث الحديثي الإمامي في مرحلتي الصدور والتداول وآليات النقل، وبيان أثرها في تشكيل المنهج النقدي الذي اعتمدته المدرسة الإمامية لصيانة تراثها الروائي، والكشف عن حدود الضمان المعرفي الذي وفرته العناية المعصومية من جهة، وحدود فاعليته التاريخية في الواقع التداولي من جهة أخرى.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول أن الموروث الحديثي الإمامي، على الرغم من العناية الكبيرة التي أُحيط بها في عصر الصدور من خلال الحثّ على الكتابة، وضبط الرواية، والنهي عن الكذب، وربط الحديث بمصدره، لم يَسلَم تاريخيًا من جملة إشكاليات رافقت مسيرة انتقاله وتداوله، كالوضع، والدسّ، والتصحيف، والتحريف، والنقل بالمعنى، والإرسال، وقد أوجدت هذه الإشكاليات حالةً من التداخل بين الصحيح والدخيل، وأثارت تساؤلًا منهجيًا مهمًا عن مدى كفاية الضوابط التأسيسية الأولى في تحقيق الضمان المعرفي لسلامة الحديث، ومن هنا تبرز المشكلة المركزية للبحث في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

إلى أيّ مدى أسهمت إشكاليات الموروث الحديثي الإمامي، في مرحلتي الصدور والتداول وآليات النقل، في تشكّل المنهج النقدي داخل المدرسة الإمامية؟

أهداف البحث

١- بيان طبيعة الإشكاليات التي واجهت الموروث الحديثي الإمامي منذ مرحلة الصدور وحتى مرحلة التداول والنقل.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

٢- دراسة ظاهرة الوضع في الحديث الإمامي من حيث نشأتها، وتطورها، وآثارها العلمية والمنهجية.

٣- تحليل ظاهرة الدسّ في كتب أصحاب الأئمة، وبيان أثرها في بروز الحاجة إلى نقد الكتب والمتون.

٤- توضيح أثر التصحيف والتحريف في اضطراب النصوص الحديثية، ودورهما في تنمية الحس النقدي.

٥- إثبات أن علوم الحديث الإمامية، مثل علم الرجال ونقد المتن وقواعد التعارض والترجيح، لم تكن علومًا منفصلة عن الواقع التاريخي للرواية، بل نشأت استجابةً له.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

١- إنّ الموروث الحديثي الإمامي، رغم عناية المعصوم (عليه السلام) المبكرة بحفظه وضبطه، لكنه لم يخلو من الإشكاليات التاريخية التي أثرت في سلامة تداوله وانتقاله.

٢- إنّ ظواهر الوضع والدسّ والتصحيف والتحريف والنقل بالمعنى والإرسال شكّلت عوامل رئيسة في نشوء الوعي النقدي داخل المدرسة الإمامية وغير الإمامية.

٣- إنّ المنهج النقدي الإمامي لم ينشأ بوصفه تنظيرًا تجريديًا، بل تبلور استجابةً مباشرةً لإشكاليات واقعية واجهت الحديث في السند والمتن معًا.

٤- إنّ تطور علم الرجال ونقد المتن وقواعد الترجيح والتعارض في المدرسة الإمامية كان نتيجة طبيعية للحاجة إلى حماية الحديث من الدخيل والمضطرب وغير الموثوق.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

المبحث الأول: إشكاليات مرحلة الصدور

المطلب الأول: عناية المعصوم(عليه السلام) بحفظ الحديث وإشكالية الضمان المعرفي

شهد الموروث الحديثي الإمامي عنايةً واضحةً في مرحلة الصدور، تمثّلت في الحثّ المؤكّد على التدوين، وضبط الرواية، والمحافظة على النص من الضياع أو التحريف، وقد انعكست هذه العناية في النصوص الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام)، والتي دعت إلى ضرورة تقييد العلم بالكتابة، وصيانة الحديث من الزيادة والنقصان، وضرورة إسناده إلى مصدره[1]* (المجلسي، ١٩٨٣م، ١٣٩/٧٤، الشاهرودي، ١٤١٨هـ، ٩/٢).

إنّ الحثّ على الكتابة لم يكن توجيهاً عرضياً، بل جاء منسجماً مع الطبيعة البشرية وحدود الذاكرة الإنسانية، إذ تختلف قدرات الحفظ بين الأفراد، وتتفاوت مستويات الضبط والاستيعاب، مما يجعل التدوين وسيلةً موضوعيةً لضبط المعرفة واستمرارها، ولهذا ارتبطت الكتابة في الوعي الإسلامي المبكر بوظيفة الحفظ والتوثيق، وعدّها العلماء من أهم أدوات صيانة الشريعة، وقد أشار الشهيد الثاني إلى علوّ منزلة الكتابة وأهميتها في حفظ الدين، إذ عدّها من أبرز المطالب المرتبطة بالشأن الديني، ومن أهم الوسائل التي تُصان بها الملة، لما تقوم به من دور في تدوين الكتاب والسنة، وحفظ ما يتفرع عنهما من العلوم الشرعية، إضافةً إلى ما يتصل بهما من المعارف العقلية. (الشهيد الثاني، ١٤٠٩هـ، ص٣٣٩).

وقد عقد الشَّيخ الكليني باباً في الكافي تحت عنوان: (باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتَّمسك بالكتب) أورد فيه (١٥) حديثاً في وجوب رواية الكتب وفضل الكتابة. كما خصّص الحرّ العاملي في كتابه الوسائل باباً جمع فيه عدداً كبيراً من الروايات التي تؤكد ضرورة الأخذ بأحاديث النبيّ (صلّى الله عليه وآله) والأئمّة (عليهم السلام)،

1- صرّح أهل البيت (عليهم السَّلام) ابتداءً بالنَّبيِّ الأكرم وفي أكثر من مناسبة بأهمّيَّة الكتابة عامَّة وكتابة الحديث بصورة خاصَّة، ومن ذلك قولهُ: ((قيِّدوا العلم. قيل: وما تقييده؟ قال: كتابته))، وقولهُ: ((قيِّدوا العلم بالكتاب)).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

وقد بلغ مجموع ما أورده في هذا الباب ثمانيةً وثمانين حديثاً (الحر لعاملي، ١٤١٤هـ، ص٧٧/٢٧).

وتُظهر النصوص الواردة في باب (باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتَّمسك بالكتب) في الكافي، وما عقده الحرّ العاملي في الوسائل حول وجوب العمل بالأحاديث المنقولة في الكتب المعتمدة، أن ثمة مشروعاً تأسيسياً لحفظ الحديث يقوم على جملة من الضوابط، من أبرزها:

١- الحثّ على الكتابة وبثّ العلم وتوارث الكتب.

٢- النهي عن الكذب والتدليس وتغيير جهة الرواية.

٣- التأكيد على الإسناد وربط الحديث بمصدره المباشر.

٤- المحافظة على الكتب لضرورتها في أزمنة الفتن والاضطراب.

٥- العناية بسلامة الألفاظ وضبط المعاني.

وقد انعكست هذه التوجيهات عملياً في حركة التدوين المبكر، ولا سيما في عصر الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)، حيث نشأت مدوّنات عُرفت لاحقاً بـ(الأصول الأربعمائة)[2] (البهبهاني، د. ت، ص٣٥، الابطحي، ١٤١٧هـ، ص٨٩)، والتي تعد المصادر الأساسيَّة التي اعتمد عليها المحمَّدون الثلاثة الأوائل في تدوين موسوعاتهم الحديثية الضخمة فيما بعد، وتتمثَّل الاستجابة أيضاً برحلة أولئك الأصحاب في طلب العلم وتحصيله وتدوينه، وتتمثَّل كذلك في الرحلة من أجل الحصول على الإجازة في بعض المصنفات لروايتها عن أصحابها الأصليين[3] (النجاشي، د.ت، ص٣٩)، فالرحلة في طلب

2- إنَّ الأصل ما اشتمل على كلام المعصوم فقط والكتاب ما فيه كتاب المصنف أيضاً.

3- كان أحمد بن محمَّد بن عيسى قد رحل إلى الكوفة من أجل الحصول على الأحاديث إذ روى النَّجاشي (ت: ٤٥٠هـ) عن أحمد بن محمَّد بن عيسى أنه قال: ((خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث فلقيت بها الحسن بن عليّ الوشاء فسألته أن يخرج لي (إليَّ) كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر فأخرجهما إليّ فقلت له: أحبّ أن تجيزهما لي فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك اذهب فاكتبهما واسمع من بعد فقلت: لا آمن الحدثان فقال: لو علمت أنَّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه فإني أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلٌّ يقول حدَّثني جعفر بن محمَّد وكان هذا الشيخ عيِّناً من عيون هذه الطَّائفة)).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

العلم من الأمور التي اعتاد عليها طلاَّب العلوم الدِّينيَّة كالحديث وغيره، فقد كانت هنالك مدن تشد إليها رحال الطلَّاب من كلِّ حَدبٍ وصوب من أجل التزود بالعلم والوقوف على نسخ الكتب وغيرها، وإنَّ هذا التنقل بين البلدان كان لهُ أثر في التعرف على ثقافة البلدان الأخرى، فالرحلة في طلب العلم ساعدت على التقارب الفكريِّ والتَّلاقح المعرفيّ، والابتعاد عن العزلة والافتقار العلميِّ الذي يُعد نتيجة طبيعية للانغلاق والانغماس المعرفي.

غير أنّ هذه العناية التأسيسية تثير سؤالاً منهجياً جوهرياً، هو: هل كانت هذه الضوابط كافيةً لتأمين ضمانٍ معرفيٍّ يمنع تسرّب الوضع والدسّ والتحريف إلى الموروث الحديثي؟ أم أنّها مثّلت إطاراً نظرياً لم يمنع من ظهور اختلالات لاحقة في مرحلة التداول والنقل؟

إنّ التاريخ الحديثي يكشف أن مرحلة حضور المعصوم (عليه السلام) لم تكن معزولة عن محاولات الكذب والوضع، كما أنّ مرحلة ما بعد النص شهدت توسّعاً في التداول، وانتقالاً للكتب بين الأيدي، وتداخلَ عوامل سياسية ومذهبية وفكرية أسهمت في تعريض النصوص للتغيير أو النسبة غير الدقيقة، ومن هنا برزت إشكالية الضمان: فالعناية بالتدوين لا تعني بالضرورة العصمة من التحريف، كما أن وجود النص لا يلازم سلامة تداوله عبر الزمن، وعليه فإنّ التمييز بين مرحلتين يصبح ضرورياً:

الاولى: مرحلة التأسيس والحفظ المباشر.

الثانية: مرحلة التداول التاريخي وما صاحبها من اختلالات.

وهذا الانتقال من (ضبط النص) إلى (نقد النص) هو ما مهّد لتشكّل المنهج النقدي داخل المدرسة الإمامية، إذ لم يعد السؤال منصبّاً على أصل مشروعية الرواية، بل على آليات التحقّق من سلامتها.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

المطلب الثاني: بدايات ظاهرة الوضع في عصر الصدور

ظاهرة الوضع بوصفها الدافع المركزي لتشكّل المنهج النقدي، وتُعدّ ظاهرة الوضع في الحديث من أبرز الإشكاليات التي واجهت التراث الإسلامي عموماً، حتى غدت من أكثر الظواهر تداولاً في الدراسات الحديثية القديمة والمعاصرة، فقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع في مصنفات علماء الحديث والرجال وأصول الفقه، وأُفردت لها مؤلفات مستقلّة، كما شكّلت محوراً لجدلٍ تاريخيٍّ حول زمن نشأتها وأسباب انتشارها.

غير أنّ جانباً من هذا الجدل اتّسم بطابعٍ اتهاميٍّ؛ إذ اتجهت طائفة من الباحثين من مختلف الفرق الإسلامية إلى نسبة نشأة الوضع إلى الشيعة، وعدّهم المبتدئين بهذه الظاهرة، حتى تحوّل هذا الادعاء في بعض الأدبيات إلى مسلَّمة لا تخضع للمراجعة النقدية. وقد تصدّى علماء الإمامية لهذا الاتهام في جملة من المؤلفات والدراسات، مبينين افتقاره إلى الدليل التاريخي المنضبط، ومؤكدين أنّ ظاهرة الكذب على نبينا الأكرم (صلى الله عليه وآله) ليست حكراً على اتجاه دون آخر، بل هي ظاهرة أوسع نطاقاً ارتبطت بجملة من العوامل السياسية والاجتماعية والفكرية.

ومن الشواهد التي تدلّ على قِدم هذه الظاهرة ما نُقل عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) في حجّة الوداع، إذ أشار إلى انتشار الكذب عليه، محذّراً من تعمّد نسب الأقوال إليه زوراً، ومبيّناً خطورة ذلك وما يترتب عليه من وعيد شديد. (الطبرسي، ١٣٨٧هـ، ٢٤٥/٢)، ويكشف هذا التحذير عن أنّ ظاهرة الكذب على النبي لم تكن وليدة مرحلة لاحقة، بل بدأت بوادرها في حياته (صلّى الله عليه وآله)، مما استدعى تنبيهاً وتحذيراً صريحاً منه.

وتشير رواية سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى هذا المعنى بوضوح؛ إذ يذكر أنه أخبر الإمام عليّاً (عليه السلام) بما سمعه من سلمان الفارسي والمقداد وأبي ذر من تفسير للقرآن وروايات عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، مما يختلف عمّا هو متداول بين الناس، ثم لاحظ أن الإمام يوافق ما نقله هؤلاء الصحابة. فسأل عن

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

سبب وجود روايات وتفاسير أخرى عند الناس تخالف ذلك، وهل يمكن أن يكون بعضهم قد نسب إلى النبيّ ما لم يقله أو فسّر القرآن برأيه. فأجابه الإمام (عليه السلام) مبيّناً أن ما يتداوله الناس يشتمل على الحق والباطل معاً، وأن الروايات قد يدخلها الصدق والكذب، كما قد يقع فيها الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمحكم والمتشابه، إضافة إلى ما قد ينشأ من الوهم في النقل. كما أشار إلى أن الكذب على النبيّ (صلّى الله عليه وآله) قد وقع حتى في حياته، الأمر الذي دفعه إلى التحذير منه علناً، ثم استمر هذا الأمر بعد وفاته. (الكليني، ١٣٦٣م، ٦٣/١، باب اختلاف الحديث، رقم١).

فقد أوضح الإمام أنّ الروايات المتداولة بين الناس ليست على درجة واحدة من الصحة، بل تختلط فيها الحقيقة بغيرها، ويتداخل فيها الصدق مع الكذب، كما تضمّ أنواعاً مختلفة من النصوص كالنّاسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه. كما أشار إلى أنّ الكذب على رسول الله قد بدأ في حياته واستمرّ بعد وفاته، الأمر الذي يكشف عن إدراكٍ مبكر لوجود التباين في الروايات واختلاط الصحيح بغيره، وهو ما مهّد لظهور الحاجة إلى التمحيص والنقد.

ونُقل عن الإمام أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، أنّه حذّر في حجّة الوداع من تزايد الكذب المنسوب إليه، وبيّن أن من تعمّد ذلك فقد استحق الوعيد الشديد، كما أرشد إلى معيارٍ لمعرفة صحة الأحاديث، وهو عرضها على كتاب الله وسنّته؛ فما كان منسجماً معهما يُعمل به، وما خالفهما يُطرح. (الطبرسي، ١٣٨٧هـ، ٢٤٥/٢). ويعدّ هذا النص من أوضح الشواهد على تشكّل معيار نقدي مبكر قائم على العرض والمقارنة، بما يدلّ على أنّ مواجهة الوضع لم تكن إنكاراً نظرياً فحسب، بل استدعت وضع ضوابط للتحقق من صدقية الرواية.

وقد اتّسعت دائرة الكذب بعد رحيل نبينا الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، في سياق التحولات السياسية التي شهدها المجتمع الإسلامي الناشئ، وهو ما يمكن استظهاره في ضوء قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾(ال عمران: ١٤٤)، كما دعا هذا الأمر لظهور بعض الأمور الوقائيَّة التي مورست من قبل الخلفاء، فذهب الخليفة الأوّل إلى إحراق ما كان عندهُ من الأحاديث التي كان قد جمعها والتي تقرب من خمسمائة حديث[4]* (الذهبي، ١٩٩٨م، ص٥/١، المتقي الهندي، ١٩٨٩م، ص٢٨٥/١٠)، وما أن تسلَّم الخليفة الثاني الخلافة حتّى استند إلى رأيهِ في منع التدوين، قال الشَّيخ محمَّد أبو زهو: ((إنَّ النَّهي كان رأياً من عمر)) (الحسني، ١٩٧٨م، ٢٣٤/٣)، على الرغم من أنَّ الصحابة كانوا قد أشاروا عليه بكتابة السُّنَّة[5]* (المتقي الهندي، ١٩٨٩م، ٢٩٣/١٠، الازدي، د. ت، ص٢٥٧/١١)، بل إنَّه ذهب إلى أبعد من ذلك إذ إنَّه كان قد شدَّد على بعض الصَّحابة رواية الأحاديث، وقد ذكر العديد من المحقِّقين العديد من التسويغات لهذا الإحراق والمنع من قبل الخليفتين، فقد دخلت الأمة مرحلة جديدة من الصراع السياسي والفكري، انعكست آثارها على حركة الرواية.

وقد رُوي أنّ عمر حبس – أو منع من التحديث – جماعة من الصحابة، منهم ابن مسعود وأبو الدرداء وأبو مسعود الأنصاري، بدعوى الإكثار من الحديث, فقد ذكرت بعض المصادر أنَّ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب حبس كلًّاً من: ابن مسعود وأبي درداء وأبي مسعود - وعند البعض أبو ذر مكان أبي مسعود -، وقال لهم: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، في الوقت الذي أذن فيه لتميم الداري

4- روى القاسم بن محمَّد، من أئمة الزيدية عن الحاكم، بسنده عن عائشة قالت: ((جمع أبي الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه -وآله -وسلّم وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت فغمني فقلت أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك ؟ فلما أصبح قال أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت لم أحرقتها؟ قال خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدَّثني فأكون قد نقلت ذاك)).

5* من ذلك ما ورد عن الزهري عن عروة ((أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله صلّى الله عليه – وآله وسلّم في ذلك فأشاروا عليه أن يكتبها عمر رضي الله عنه يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً)).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

الراهب النصراني أن يقص في مسجد رسول الله (ابن الجوزي، ١٩٨٣م، ص٢٢)، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لدخول الإسرائيليات في الحديث ولا سيَّما في ظلِّ منع تدوين الحديث.

وقد فسّر بعضهم الإجراءات المنسوبة إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بأنها جاءت في إطار السعي إلى حفظ السُّنّة النبوية ومنع تسلّل الكذب إليها. ويشيرون في هذا السياق إلى مواقف نُقلت عن عدد من الصحابة تدلّ على العناية بالتثبّت في رواية الحديث؛ إذ عُرف عن أبي بكر احتياطه في قبول الروايات، كما اتخذ عمر موقفاً متشدداً تجاه الإكثار من التحديث عن النبيّ، في حين كان عليّ بن أبي طالب يتحقق من الروايات المنقولة إليه عن الرسول قبل الأخذ بها. (الحاكم النيسابوري، د.ت، ص٧٠).

والذي يبدو أنَّ الحبس هنا إنَّما المراد منهُ المنع عن التحدث وليس الحبس بالمنعى الاصطلاحي للكلمة، ويذهب بعض المحقِّقين من الشِّيعة إلى أنَّ الهدف الرئيسي من وراء عمليَّة المنع تلك هو حرمان الأمة من الاستفادة من أحد أعمدة الفكر الإسلامي النقي.، ألا وهو حديث أهل البيت النبوي الطاهر (ظ: الجلالي، ١٤١٨هـ، ص٥٧١)، في حين يذهب البعض الآخر إلى أنَّ الهدف الرئيسي من وراء عمليَّة المنع هو سدِّ العجز الفقهيِّ عند الخليفة وتحكيم ركائز حكمهم ودفع خصمهم (الشهرستاني، ١٤٢٠هـ، الحديث ٤٦)، والأخير هو الأدق والأنسب في المقام.

ومهما يكن من تقييمٍ لهذه المرحلة، فإنّ التحولات السياسية اللاحقة، ولا سيما في العصر الأموي، أسهمت في اتساع ظاهرة الوضع لأغراضٍ سياسية، فقد وجد معاوية بن أبي سفيان نفسه في سياق صراع على الشرعية، في ظل وجود نصوص متداولة في فضل الإمام علي (عليه السلام) وأحقيته، وتشير جملة من المصادر التاريخية إلى استخدام الرواية أداةً في الصراع السياسي، سواء بوضع فضائل في مقابل فضائل، أو بتشويه الخصوم (المسعودي، ١٩٨٤م، ٣/ ٤٠. ٤١).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

ويتضح من الرسالة التي وجّهها الإمام عليّ (عليه السلام) إلى معاوية إدراكه لطبيعة النزاع السياسي القائم آنذاك، وارتباطه بمسألة الشرعية في الحكم. فقد أكّد الإمام أن بيعته قد انعقدت في المدينة بموافقة المهاجرين والأنصار، وهم الجماعة التي قامت عليها بيعة الخلفاء السابقين، ومن ثمّ فإن هذه البيعة تلزم سائر المسلمين، سواء من حضرها أم كان غائباً عنها. كما بيّن أن أمر اختيار الإمام موكول إلى أهل الشورى من المهاجرين والأنصار، وأن من يخرج على هذا الإجماع يُعاد إلى الجماعة، فإن أصرّ على مخالفته قوتل لاتباعه غير سبيل المؤمنين.

وأشار الإمام أيضاً إلى أن ما صدر من طلحة والزبير بعد مبايعته كان نقضاً للبيعة وخروجاً عليها، الأمر الذي اضطره إلى مواجهتهما حتى استقرّ الأمر. ثم دعا معاوية إلى الدخول فيما دخل فيه المسلمون والاحتكام إلى كتاب الله، رافضاً ما يثيره من قضايا تتعلق بدم عثمان على نحوٍ يوظَّف سياسياً. كما صرّح بأن معاوية من الطلقاء الذين لا يدخلون في نطاق الشورى ولا يحقّ لهم ادّعاء الخلافة، مؤكداً أنه أرسل إليه جرير بن عبد الله لدعوته إلى البيعة. (ابن أبي الحديد، ١٩٥٩م، ٣٥/١٤).

فالرجل – معاوية – كان معيراً في قومه وفي ظلّ حلمه المتصاعد والطامح في الحكم والسُّلطة لم يكن أمامه إلَّا أن يصنع لنفسه مشروعيَّة يقنع من خلالها عوامَّ النَّاس ويمهِّد لمقبوليته، ولا سيَّما مع وجود العديد من الأحاديث الواردة عن النَّبيِّ الأكرم محمَّد (ص) في أفضلية الإمام عليٍّ (عليه السَّلام) وبيان أحقيَّته في الإمامة وخلافة المسلمين، فلم يكن أمام معاوية والبيت الأموي من بعده إلَّا اختلاق الحديث ووضعه من أجل توطيد أركان دولتهم، فكان لهُ ذلك فاستقطب ذوي النفوس المريضة من المرتزقة، والآخرين الذين يريدون الكيد للإسلام والمسلمين، فوضعوا له الأحاديث في هذا (الفضلي، ١٤٢٠هـ، ص١٣٦).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

وقد انعكس هذا الواقع في سلوك الإمام علي (عليه السلام) نفسه في التعامل مع الرواية؛ إذ رُوي عنه أنه قال: ((كُنْتُ إذا سَمِعْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِيَ اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي وَإذا حدثني غَيْرُهُ عَنْهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإذا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ)) (الحاكم النيسابوري، د.ت، ص٧٠)، ويكشف هذا النص عن ممارسة نقدية قائمة على التثبت والاحتياط، بما يدلّ على وعيٍ مبكر بخطورة النقل غير المنضبط.

إنّ مجموع هذه المعطيات التاريخية والنصوص الروائية يؤكد أنّ ظاهرة الوضع لم تكن حادثةً عرضية أو محصورة في نطاقٍ مذهبيٍّ ضيق، بل هي إشكالية بنيوية رافقت تشكّل الموروث الحديثي في سياق تحولات سياسية وفكرية عميقة، ومن هنا يمكن القول إنّ هذه الظاهرة شكّلت الدافع المركزي لتطوّر المنهج النقدي داخل المدرسة الإمامية؛ إذ لم يعد الاكتفاء بمجرد النقل أو الثقة الشخصية كافياً، بل برزت الحاجة إلى تقعيد معايير للتمييز بين الصحيح والدخيل، سواء على مستوى السند أو المتن.

وعليه فإنّ دراسة ظاهرة الوضع لا تُفهم بوصفها استعادةً تاريخية فحسب، بل بوصفها مدخلاً تفسيرياً لتشكّل المنهج النقدي الإمامي، الذي جاء استجابةً لواقعٍ اتسم بتكاثر الروايات وتداخل الدوافع السياسية والعقدية في إنتاجها وتداولها.

وقد أدّت ظاهرة الوضع إلى نشوء علم الرجال لضبط العدالة والوثاقة، كما أسهمت في تطوير قواعد نقد المتن كالعرض على القرآن، ومخالفة العامة، والترجيح بالأعدل والأوثق.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

المبحث الثاني: إشكاليات مرحلة التداول

المطلب الأول: ظاهرة الدسّ في كتب أصحاب الأئمة

تميزت مرحلة ما بعد الإمام عليٍّ (عليه السلام) بنشاط علمي واجتماعي ملحوظ، وبرز ذلك خاصة في عصر الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)، حيث أصبحت المدن الإسلامية الكبرى مثل المدينة المنوّرة والكوفة ومكة مراكز حيوية لنشاط الحركة العلمية، وقد أسس الإمام الصادق (عليه السلام) مدرسة علمية شاملة جمعت بين الفقه والفلسفة والعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والفلك، بالإضافة إلى الأدب والعلوم العامة، ما يجعلها أشبه بـ (جامعة إسلامية) في العصر نفسه، خلّفت إرثًا علميًا هائلًا وأنجبت نخبة من المفكرين والعلماء، فقد بلغ عدد الرواة عن الإمام الصادق (عليه السلام) أربعة آلاف راوٍ، فقد ذكر الشيخ المفيد أن علماء الحديث قاموا بإحصاء الرواة الذين نقلوا عن الإمام (عليه السلام) من الموثوقين، على الرغم من تباين آرائهم واتجاهاتهم، فبلغ عددهم نحو أربعة آلاف راوٍ. (المفيد، ١٩٩٣م، ص٢٧١).

وقد أشار ابن شهر آشوب في المناقب إلى سعة ما نُقل عن الإمام الصادق (عليه السلام) من العلوم والمعارف، حتى إنه لم يُنقل عن غيره بمثل ذلك. كما ذكر أن علماء الحديث أحصوا أسماء الرواة الثقات الذين أخذوا عنه، على الرغم من اختلاف آرائهم واتجاهاتهم، وقد بلغ عددهم أربعة آلاف راوٍ. (اشوب، ١٩٥٦م، ٢٤٧/٤).

كما أشار آغا بزرك الطهراني بقوله: ((وقد ضمّت مدرسة الإمام الصَّادق (عليه السَّلام) حوالي أربعة آلاف من حملة العلوم، وقد ألّف أربعمائة منهم أصولاً يعتمد عليها في الفقه الجعفري تسمّى الأصول الأربعمائة)) (الطهراني، ١٤٠١هـ، ص٤١، كاشف الغطاء، د.ت، ص٢٩، الشاكري، د.ت، ص٢٨).

وعلى الرغم من ازدهار الحركة العلمية في تلك المرحلة، فإنها لم تسلم من ظاهرة الوضع في الحديث. فقد ورد في بعض الروايات ما يشير إلى أن المغيرة بن سعيد كان يتعمّد الكذب على الإمام أبي عبد الله (عليه السلام)، ويعمل على إدخال روايات

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

موضوعة في كتب أصحاب الأئمة، ويذكر أن بعض أتباعه كانوا يأخذون كتب أصحاب الإمام وينقلونها إليه، فيضيف إليها مضامين منحرفة وينسبها إلى الإمام، ثم يعيد نشرها بين الشيعة، الأمر الذي أدى إلى تسرب بعض روايات الغلو إلى تلك الكتب. (الطهراني، ١٤٠١هـ، ٤٩١/٢).

وقد نبّه الإمام الرضا (عليه السلام) إلى خطورة ظاهرة وضع الحديث وما قد يترتب عليها من إدخال روايات غير صحيحة في تراث أهل البيت، مؤكداً ضرورة التثبت من الأحاديث وتمحيصها. فقد أوضح أن معيار قبول الروايات هو موافقتها للقرآن الكريم ولسنّة النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، أو وجود ما يشهد لها من الأحاديث الصحيحة المتقدمة، كما أشار إلى أن بعض الأشخاص تعمّدوا دسّ روايات مكذوبة في كتب أصحاب الأئمة، ومنهم المغيرة بن سعيد وأبو الخطاب وأتباعهما، الأمر الذي استدعى التحذير من الأخذ بكل ما يُنسب إلى الأئمة دون فحص، ويذكر يونس بن عبد الرحمن أنه جمع عدداً من الروايات والكتب من أصحاب الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام) في العراق، ثم عرضها على الإمام الرضا (عليه السلام)، فأنكر كثيراً منها وبيّن أنها ليست من حديث الإمام الصادق، وأكد أن أحاديث الأئمة لا يمكن أن تخالف القرآن أو السنة، وأن كلامهم ينسجم بعضه مع بعض، ولذلك ينبغي ردّ كل رواية تخالف هذه الأصول أو تخلو من الدليل والبيان. (الطوسي، ١٤٠٤هـ، ٤٨٩/٢).

فحركة الوضع مرّت بمراحل فبعد أن كان الأمر في البداية وضع بعض الكلمات تطوّر ليكون وضع حديث بأكمله أو وضع مجموعة من الأحاديث ونسبتها إلى المعصوم على لسان الثقات، وقد تطوّر هذا الأمر ليدخل مرحلة جديدة من مراحل الوضع والتي كشف عنها النّصّ المتقدِّم تمثَّلت في وضع الأحاديث ودسِّها في كتب أصحاب الأئمَّة (عليهم السَّلام)، وتلك الظَّاهرة كانت منتشرة في زمان الإمامين الباقر والصَّادق (عليهما السَّلام) وقد دوِّنت تلك الأصول الحديثيَّة وبين دفتيها الأحاديث الموضوعة والمختلقة التي

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

دأب ضعاف النُّفوس والمرتزقة على اختلاقها ودسِّها في تلك المصنفات من أجل تشويه ذلك الموروث.

المطلب الثاني: تطوّر الوضع من الجزئي إلى البنيوي

يظهر من بعض الأخبار أنه كان هناك لكلِّ إمام معصوم من أئمة أهل البيت (عليهم السَّلام) كذّاب يكذب عليه فقد ورد عن أبي عبد الله (عليه السَّلام) أنه قال: ((كان للحسن عليه السَّلام كذّاب يكذب عليه ولم يسمه، وكان للحسين عليه السَّلام كذّاب يكذب عليه ولم يسمه)) (الطوسي، ١٤٠٤هـ، ٤٩٢/٢) (ظ: الخوئي، د.ت، ٣٠١/١٩).

ومن الروايات التي تبيّن موقف الأئمة من الوضّاعين ما نُقل عن الإمام الصادق (عليه السلام) من تبرّئه الشديد من المغيرة بن سعيد، إذ بيّن أنه كان ينسب إلى أبيه أقوالاً لم تصدر عنه. كما أعلن لعن من يختلق على أهل البيت أقوالاً لا يقولونها، أو يرفعهم عن مقام العبودية لله تعالى الذي خلقهم وإليه مرجعهم. (الطوسي، ١٤٠٤هـ، ٤٢٦/٢) (الفضلي، أصول الحديث، ١٤٢٠هـ) (الغفاري، ١٣٦٩هـ، ص١٥٦).

وهذه المرحلة أشد خطورة وأكثر ضرراً من سابقتها إذ إنَّ الوضع وفق هذه المرحلة يكون على لسان المعصوم (عليه السَّلام)، ولذا يمكننا أن نلخِّص مراحل الوضع التي اتبعها الغلاة والزنادقة وبعض ضعاف النُّفوس على النَّحو التالي:

المرحلة الأولى: وضع أجزاء من الحديث (الوضع الجزئي).

المرحلة الثانية: وضع تمام الحديث (الوضع الكلي).

المرحلة الثالثة: وضع الأحاديث ودسّها في كتب أصحاب الأئمَّة (عليهم السَّلام).

المرحلة الرابعة: وضع كتب ونسبتها إلى الثقات.

ويتضح مما سبق أن وقوع الوضع في الحديث أمر أقرّ به علماء النقد وعدّوه حقيقة تاريخية لا يصح إنكارها، إذ إن الكذب على النبيّ (صلى الله عليه وآله) قد حدث فعلاً،

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

وكان ذلك سبباً رئيساً في نشوء جهود المحدثين في نقد الروايات وتمحيصها للحفاظ على نقاء السنة النبوية. (غلامي، ١٩٩٨م، ص١١).

وللاطلاع أكثر على مراحل الوضع نقوم هنا بالكلام على هذه المراحل بالتَّفصيل:

المرحلة الأولى: الوضع الجزئي (وضع أجزاء من الحديث)

وفيها يقوم الواضع بإدراج كلمات أو جمل في متن الحديث، سواء في البداية أو الوسط أو الذيل، أو تغيير بعض الألفاظ، فتحدث تحريفًا في المعنى الأصلي، قال حيدر حب الله: ((فقد يأتي الحديث معبِّراً عن قاعدةٍ عامَّة، فيقوم الواضع بتطبيق هذه القاعدة على موردٍ ما، ثم يقوم بذكر المورد معلّ لا بالقاعدة، فمثلاً لا قد تأتي رواية تقول: إنَّ قطع الرحم منقصة في الرزق، فيقوم الواضع بإضافة مصداق حقيقي أو جعلي في مقدِّمة الحديث، كأن يقول: إمام المسلمين من رحمكم وقطع الرحم منقصة للرزق، أو يقول: صلْ أباك فقطع الرحم منقصة للرزق)) (المحمدي، دروس في وضع الحديث، ١٤٣٠هـ، ص١٨).

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما أشار إليه العلّامة التستري في تعليقه على أحد الأحاديث المنقولة عن عبد الله بن مسعود، حيث ذكر حديثاً عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) يتضمّن البشارة بظهور رجل من أهل بيته في آخر الزمان، يحمل اسمه واسم أبيه، ويقوم بإقامة العدل في الأرض بعد أن تكون قد امتلأت ظلماً وجوراً. (الطوسي، ١٤١١هـ، ص١٨٢)، فهذا الخبر الذي تسابق على نقله جملة من المحدِّثين ومنهم الشَّيخ الطّوسي مخالفٌ في صورته لتلك الصورة الواردة عند المسلمين، وهذا بلا شكٍّ يزيد من احتماليَّة زيادة جملة: "واسم أبيه اسم أبي"، وقد احتمل العلَّامة التستري أنّ سبب وضع هذه الجملة يرجع إلى إرادة الواضع تطبيق عنوان المهدي على المهدي بن المنصور الدوانيقي (ظ: التستري، د. ت، ص٢٢٩. ٢٣٠).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّه ليست كلّ زيادة مؤثِّرة، فهنالك بعض الزيادات لا أثرَ لها، وقد تكفَّل العلَّامة التستري بذكر بعض الموارد من تلك الزيادات في الفصل التاسع من كتابه (الأخبار الدخيلة) (ظ: التستري، د. ت، ص٢١٦).

المرحلة الثانية: الوضع الكلي (وضع الحديث بأكمله)

ويقوم الواضع باختلاق حديث كامل ونسبته للمعصوم، سواء بالاستعانة بكتب سابقة أو مؤلفات، ثم اختراع سند مضبوط لزيادة المصداقية، سواء بسند معروف أو مجهول، فقد ذكر أحد الباحثين أن هذا النوع هو من أبرز وسائل وآليات وضع الحديث، إذ يذهب الواضع إلى اختلاق حديث معيَّن من عنده وينسبه إلى المعصوم، وهو بذلك يكون المصداق الأتم والأوفى لقوله (صلّى الله عليه وآله): ((من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النَّار))، وتتمُّ عمليَّة الوضع تلك بأن تتكون لدى أحد الكذّابين من ضعاف النُّفوس فكرة معيَّنة من بنات أفكاره فيقوم بصياغتها بالاستعانة ببعض الأمور المساعدة في المقام كأن يعتمد على كتب أهل الديانات السابقة فينسخ منها، أو أن يعتمد على كلام بعض الحكماء أو الشعراء أو أن يعتمد على كتب الحضارات السابقة، وهو بذلك إنَّما يقتبس من تلك النصوص ما يسعف فكرته وهذا كلُّه على صعيد المتن، وأما على صعيد السَّند فأن يقوم الواضع بالعثور على حديث موجود، وله سند أو ليس له سند، فيقوم لأجل تقوية هذا الحديث باختراع سندٍ له، إما رجاله معروفون أو غير معروفين، أو لا وجود لهم، كلاً أو بعضاً، وفي الغالب يقوم باختراع سند من شخصيات معروفة (المحمدي، ١٤٣٠هـ، ص١٢٥).

المرحلة الثالثة: وضع الأحاديث ودسها في كتب أصحاب الأئمة

وقد حدث ذلك عندما استطاع بعض ضعاف النفوس إدخال أحاديث مختلقة في كتب الرواة، كما كشف النص المتقدم عن أعمال المغيرة بن سعيد، وكانت تلك

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

الممارسات سببًا في ظهور التعارض في الموروث الحديثي، مما أدى إلى الحاجة إلى نقد الأحاديث وتنقيتها. ونحن هنا لا ننسى الدَّور الكبير الذي قام بهِ أئمة أهل البيت (عليهم السَّلام) في محاربة ظاهرة الوضع والوضّاعين، إذ كان لهم مواقف عديدة وآليات شتّى كلُّها جاءت للحدِّ من هذه الظَّاهرة ومحاولة التَّقليل من خطورتها.

المرحلة الرابعة: وضع الكتب ونسبتها إلى الثقات

وهي أخطر مراحل الوضع، حيث يتم تأليف كتاب كامل ونسبته إلى شخصية ثقة في المجتمع، لترويج أفكار معينة، وقد رصد الدُّكتور (محمَّد باقر البهبودي) في كتابه: (معرفة الحديث) ظاهرة الوضع والوضَّاعين بشيء من التَّفصيل، وكان من أهمِّ الأمور التي تعرَّض لها مسألة وضع الكتب على الثقات، إذ خصَّص القسم الأخير من الكتاب لرصد هذه الظَّاهرة، واستعرض (١٥) نموذجاً من المسائل والكتب والرَّسائل الموضوعة بحسب رأيه.

اعتمد البهبودي في عرضه لتلك الكتب والمسائل والرسائل على أقوال علماء علم الرجال، وفي مقدمتهم الشيخ ابن الغضائري المعروف بكتابه الضعفاء، وقد أشار إلى مجموعة من المؤلفات والمسائل، من أبرزها: مسائل حمّاد بن عيسى الجهني، وكتاب داود بن القاسم الجعفري، وأصل زيد الزراد، وأصل زيد النرسي، وكتاب خالد بن عبد الله بن سدير، وكتاب الجنة والنار، وكتاب سليم بن قيس الهلالي، وكتاب عباد العصفري، ومصنف ابن أبي شعبة، ومسائل حسن بن فضال، وكتاب القضايا والسنن، ومسائل الصباح بن نصر الهندي، ورسالة في بيان الفرق بين الآل والأمة، ومسائل فضل بن شاذان في علل الشرائع والأحكام، إضافة إلى رسالة الإمام أبي الحسن الرضا إلى المأمون.

يظهر من خلال ما تقدم أن المعصومين (عليهم السلام) حرصوا على حماية الموروث الحديثي من التدليس والتحريف، إلا أن بعض ضعاف النفوس استغلوا

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

الوضع، ما دفع الأئمة إلى وضع ضابطة كبرى لمواجهة هذه الظاهرة، وهي: العرض على القرآن والسنة. فقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام أن النبي ﷺ خاطب المسلمين في منى مبيناً معيار التحقق من الأحاديث المنسوبة إليه، حيث أكد أن ما ينسجم مع القرآن الكريم يمكن نسبته إليه، بينما ما يخالف كتاب الله لا يصح أن يكون من كلامه. (الكليني، ١٣٦٣هـ، ٦٩/١، باب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب، رقم ٥). وقول الإمام الصَّادق عن أبيه عن جدّه عليٍّ (عليهم السَّلام): ((إنَّ على كلّ حقٍّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه)) (الكليني، ١٣٦٣هـ، ٦٩/١).

وبهذا يتضح أن وضع الأحاديث بعد عصر الإمام عليٍّ (عليه السلام) كان حافزًا رئيسًا لضرورة النقد وتحريص الأئمة على تنقية الموروث الحديثي من الشوائب والأكاذيب.

المطلب الثالث: إشكالية التصحيف والتحريف في تداول النص الحديثي

تُعدّ ظاهرةُ التصحيف والتحريف من الإشكاليات المهمّة التي واجهت الموروث الحديثي في مرحلة التداول والنقل، إذ إنّ النص الحديثي لم يقتصر تعرضه للتغيير على ظاهرة الوضع والدسّ، بل قد يطرأ عليه نوعٌ آخر من الخلل ناشئٌ من الخطأ في القراءة أو الكتابة أو النسخ أو الفهم، وهذا اللون من الخلل لا يكون مقصوداً في الغالب، بل ينشأ نتيجة عوامل بشرية تتعلق بآلية نقل النصوص وتداولها بين الرواة والنُّسّاخ، الأمر الذي قد يفضي إلى تغيير بعض الألفاظ أو تحويرها، ومن ثم التأثير في دلالتها ومعناها.

ومن هنا اكتسب البحث في التصحيف والتحريف أهمية خاصة في الدراسات الحديثية؛ لأنّه يتصل مباشرة بسلامة النص الحديثي وصحة فهمه، فالرواية قد تكون صادرة في أصلها على وجهٍ صحيح، غير أنّ انتقالها عبر مراحل النسخ والرواية قد يعرّضها لصور من التغيير، إمّا بسبب تشابه الحروف في الرسم، أو نتيجة الخطأ في قراءة الكلمات،

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

أو بسبب ضعف الضبط لدى بعض الرواة أو النُّسّاخ، وهو ما يفضي أحياناً إلى اختلاف في ألفاظ الرواية أو معانيها، ولذلك أصبح الكشف عن موارد التصحيف والتحريف جزءاً أساسياً من عملية التحقق من النص الحديثي وتمييز صورته الصحيحة من بين صوره المتعددة (المسجدي، د.ت، ص٣١ ومابعدها).

وأمّا من حيث المعنى اللغوي، فإنّ التصحيف يُطلق على الخطأ في قراءة الصحيفة أو نقل ما فيها على غير وجهه الصحيح، ويكون ذلك عادةً نتيجة الاشتباه في رسم الحروف أو تشابهها، وقد عرّفه أهل اللغة بأنّه قراءة الكلمة على غير ما كُتبت عليه بسبب اشتباه الحروف أو تشابه صورها، وبذلك يكون التصحيف مرتبطاً أساساً بعملية القراءة والكتابة، إذ يقع الخطأ عند نقل النص من الصحيفة أو عند قراءته قراءة غير دقيقة (الفراهيدي، د.ت، ص٣/١٢٠).

أمّا التصحيف في الاصطلاح الحديثي فقد بيّن الشهيد الثاني أنّه قد يقع في أسماء الرواة أو في ألفاظ المتون، فمن أمثلته في الأسانيد وقوع الخطأ في قراءة بعض الأسماء بسبب تقارب الحروف، كأن يُقرأ اسم على غير وجهه الصحيح مثل تحويل بعض الأسماء إلى أخرى مشابهة في الرسم، كقراءة «حريز» بدل «جرير»، أو «بريد» بدل «يزيد»، ونحو ذلك من الأوهام التي تنشأ عن تشابه الخط. وقد أشار إلى أن العلامة الحلي وقع له عدد من هذه التصحيفات في كتب الرجال، ومن أراد الوقوف عليها يمكنه المقارنة بين كتابه الخلاصة وكتاب إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة ليرى مواضع الاختلاف، كما نبّه الشيخ تقي الدين ابن داود إلى كثير من هذه المواضع، وقد يقع التصحيف أيضاً في متن الحديث، ومن أمثلته ما ورد في حديث صيام ستة أيام من شوال بعد شهر رمضان، إذ وقع لبعض الرواة تغيير في لفظه بسبب اختلاف الحروف. ويرتبط التصحيف عادةً إمّا بحاسة البصر أو بحاسة السمع؛ فالأول يحدث غالباً نتيجة تشابه الحروف في الكتابة مما يؤدي إلى الخطأ في القراءة، سواء في السند أو في المتن، بينما الثاني يكون بسبب الخطأ في السماع فيُبدَّل اسم بآخر قريب في النطق، مثل تحويل

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

«عاصم الأحول» إلى «واصل الأحدب»، ولا يقتصر التصحيف على الألفاظ فحسب، بل قد يتعدّى إلى المعنى أيضاً، ومن أمثلته ما نُقل عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي حين قال: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ»، ظنّاً منه أن المقصود قبيلته، بينما المراد في الرواية أن النبي ﷺ صلّى إلى «عنزة» أي الحربة التي تُنصب أمام المصلي لتكون سترة، فكان ذلك مثالاً على التصحيف المعنوي الناتج عن سوء الفهم. (الشهيد الثاني ز.، ١٤٢٣هـ، ص٨١).

وقد أشار أحدُ الأعلام المعاصرين إلى أنّ التصحيف في النصوص قد ينشأ عن السماع أو القراءة أو غيرهما، وقد يقع في كلمةٍ واحدة أو في أكثر منها، ومن صوره ما يحدث عند انتقال بصر الناسخ من موضعٍ إلى موضعٍ مشابهٍ له، فيسقط بعض النص. وذكر للتصحيف عدداً من الأنواع، منها (غيث، ٢٠٢٥م، ص٢١٣. ٢٣٩):

١- تصحيف تشابه الرسم. كالتصحيف بين (عبد الله بن سنان) و (عبد الله بن سليمان) و (عبد الله بن مسكان).

٢- تصحيف النقط. كما في (هاشم بن حيان) صحف إلى (هاشم بن حنان).

٣- تصحيف قفزة العين. مثاله: ما رواه الصدوق بإسناده إلى (علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر، عن مفضل الجعقي). (علل الشرائع، ٥٣/١. رقم الحديث ٢). والتصحيف ظاهر فيه، حيث وقع تصحيف قفزة العين في اسم إسماعيل، فبدل أن يكتب الناسخ (محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج)، قفزت عينه من إسماعيل الأولى إلى إسماعيل الثانية، وأصبح السند كما ترى، في حين أن السند الصائب هو: علي بن مهزيار عن محمد بن إسماعيل عن أبي إسماعيل السراج، عن يشر بن جعفر عن مفضل الجعفي (المهام الخمس، ٢٢٢).

٤- تصحيف التكرار. مثاله: عنوان (صفوان بن يحيى الأزرق)، وهو عنوان وهمي، والأصل فيه رواية (صفوان بن يحيى عن يحيى الأزرق)، ولكن بسبب تكرار اسم يحيى حصل هذا التصحيف، فأصبح لدينا (صفوان بن يحيى الأزرق). (المهام الخمس، ٢٢٣).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

٥- تصحيف اختلاف الإملاء. مثاله: (هلال) بشكل (هليل)، و (خالد) بشكل (مخلد) وهكذا.

٦- تصحيف غرابة الاسم. مثاله: (الحارث بن حصيرة) ينسخ أحياناً (الحارث بن حصين) لغرابة أسم (حصيرة).

٧- تصحيف شهرة الاسم. مثاله: (حبيب بن المعلل) صحف أحياناً وكتب (حبيب بن مظاهر).

٨- تصحيف التصغير. مثاله: (سهل) و (سُهيل)، و (فضل) و (فُضيل)، ومنهُ عنوان (موسى بن بُكير) وهو (موسى بن بكر).

٩- تصحيف الإقلاب. مثاله: (محمد بن أحمد السناني) حيث ورد مقلوباً بصيغة (أحمد بن محمد السناني)، وكذلك (الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي) حيث ورد مقلوباً بصيغة (محمد بن الحسن بن سعيد الهاشمي).

١٠-سقوط السهو. مثاله: أحياناً يسقطون (أبي) ويضيفون (بن) في النسخ، كما في (إسحاق بن إبراهيم بن عمر اليماني)، والصواب هو (أبو أسحاق إيراهيم بن عمر اليماني).

وأمّا التحريف فهو أوسع من التصحيف، إذ يُطلق على كل تغيير يقع في النص بإبدال لفظ بآخر، أو زيادة كلمة أو حذفها، أو نقلها من موضعها، أو حملها على معنى غير مراد، وبذلك يكون التحريف مفهوماً عاماً يشمل صوراً متعددة من التغيير، في حين يُعدّ التصحيف صورة خاصة من صوره، تنشأ غالباً من الخطأ في قراءة الحروف أو كتابتها (ظ: الجلالي، دراية الحديث، ٢٠٠٤م، ص٧٨).

وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في آثارها المعرفية والفقهية؛ إذ إنّ تغيير لفظٍ واحد في الحديث قد يؤدي إلى اختلاف في المعنى أو إلى ظهور تعارض ظاهري بين الروايات، وقد يترتب على ذلك فهم غير دقيق للنص، أو استنباط حكم شرعي لا ينسجم مع المراد الحقيقي للرواية، ولهذا اهتمّ علماء الحديث بالكشف عن موارد التصحيف والتحريف،

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

ووضعوا لذلك جملةً من الوسائل العلمية، من قبيل مقابلة النسخ المختلفة، والنظر في سياق الرواية، ومراجعة القرائن اللغوية والتاريخية، فضلاً عن الاستعانة بعلم الرجال لمعرفة أحوال الرواة ومدى ضبطهم للرواية (المسجدي، د.ت، ص٣٦. ٦٤).

ومن هنا يمكن القول إنّ ظاهرة التصحيف والتحريف كانت من العوامل التي أسهمت في تعميق الوعي النقدي في التعامل مع النصوص الحديثية؛ إذ لم يعد الاكتفاء بمجرد نقل الرواية كافياً، بل أصبح من الضروري التحقق من سلامة صورتها اللفظية، وتمييز ما دخلها من خطأ أو تغيير أثناء مراحل التداول، وبذلك أسهمت هذه الظاهرة في تعزيز منهج النقد النصي إلى جانب نقد الأسانيد، في إطار السعي إلى صيانة الموروث الحديثي من الخلل والاضطراب.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

المبحث الثالث: إشكاليات آلية النقل

المطلب الأول: النقل بالمعنى وإشكاليّاته

يمثّل النقل بالمعنى أحد المباحث الدقيقة في علم الحديث، لما يترتب عليه من آثارٍ تتصل بسلامة النص الحديثي وحدود حجيّته، والمقصود به أن يعمد الراوي إلى أداء مضمون الحديث من دون التزامٍ حرفيٍّ بالألفاظ التي صدر بها، مكتفيًا بالمحافظة على جوهر المعنى ومقصوده، وقد أثير حول هذا الأسلوب نقاشٌ واسع بين العلماء، إلا أنّ تتبع الواقع التاريخي للحركة الحديثية يكشف أنّه لم يكن أمرًا مستحدثًا، بل كان ممارسةً قائمة منذ عصر الصحابة والتابعين.

فقد أشار الفخر الرازي إلى أنّ الصحابة كانوا يروون القصة الواحدة بألفاظٍ مختلفة في مجلسٍ واحد، من غير أن يُنكر بعضهم على بعض، الأمر الذي يدلّ على قبولهم مبدأ نقل المعنى وإن اختلفت الصياغة اللفظية (ظ: الرازي، ١٩٩٧م، ٤٦٧/٤)، كما أكّد السيد البروجردي أنّ الرواية بالمعنى كانت أسلوبًا مألوفًا عند الرواة (البروجوردي، ١٤١٦هـ، ص٢٣٩)، وذهب الشيخ ناصر مكارم الشيرازي إلى المعنى نفسه، مبينًا أنّ اختلاف الألفاظ لا يعني بالضرورة تعدد الواقعة، بل قد يكون نتيجة طبيعية للنقل بالمعنى (القواعد الفقهية، ٤٩/١).

ويكشف الواقع العملي للرواية في القرون الأولى أنّ الاعتماد كان في الغالب على الحفظ والسماع، لا على التدوين الفوري، وقد نبّه العلامة المجلسي إلى هذه الحقيقة بقوله: ((من المعلوم أن الصحابة وأصحاب الأئمة عليهم السلام لم يكونوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، ويبعد بل يستحيل عادة حفظهم جميع الألفاظ على ما هي عليه وقد سمعوها مرة واحدة، خصوصا في الأحاديث الطويلة مع تطاول الأزمنة ولهذا كثيرا ما يروى عنهم المعنى الواحد بألفاظ مختلفة، ولم ينكر ذلك عليهم، ولا يبقى لمن تتبع الأخبار في هذا شبهة)) (المجلسي، ١٩٨٣م، ١٦٤/٢)، وهذا التقرير يعكس طبيعة البيئة الشفهية التي نُقل فيها الحديث، ويجعل التفاوت اللفظي أمرًا متوقعًا لا مستغربًا،

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

بل إنّ بعض الرواة، كأبي بصير، كان ضريرًا لا يكتب بيده، مما يجعل الرواية بالمعنى في كثير من الموارد نتيجة حتمية لآلية النقل الشفهي (ظ: البهبودي، ٢٠٠٦م، ص٤٩).

ومن الشواهد الدالة على إمكان هذا الأسلوب ما صدر عن الأئمة عليهم السلام من توجيهات تتعلق بكيفية أداء الحديث، كما في قول الإمام الصادق عليه السلام: «أعربوا حديثنا فإنا قوم فصحاء» (الكليني، ١٣٦٣م، ٥٢/١، باب رواية الكتب، رقم ١٣)، فإنّ الأمر بالإعراب يدلّ على أنّ الراوي قد يعبّر عن المعنى بعبارته، فيُطالب حينئذٍ بإحكام الصياغة اللغوية، وإلا فلو كان ملتزمًا دائمًا بالألفاظ الصادرة لما احتيج إلى مثل هذا التوجيه، ويؤيد ذلك ما رواه الكليني عن محمد بن مسلم حين قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص ؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس.» (الكليني، ١٣٦٣هـ، ٥١/١، باب رواية الكتب والحديث، رقم٢، الحر لعاملي، ١٤١٤هـ، ٨٠/٢٧، باب صفات القاضي، رقم١٠)، وهو نصّ ظاهر في جواز النقل مع المحافظة على المعنى، وقد فهم المجلسي الأول من هذا الحديث الإذن لمن كان عارفًا بأساليب الكلام (المجلسي، د.ت، ٢٨/١)، بينما اعتبر السيد السيستاني أنّ الإذن كان مبنيًا على فقه محمد بن مسلم وقدرته على صيانة الخصوصيات المؤثرة (الهاشمي، د.ت، ص١٨), ومثله ما ورد عن داود بن فرقد في سؤاله عن عدم قدرته على استحضار اللفظ بعينه، فأجازه الإمام في نقل المعنى ما دام القصد حفظه من غير زيادةٍ أو نقصٍ مخلّين (الكليني، ١٣٦٣هـ، ٥١/١، باب رواية الكتب والحديث، رقم٣)، وقد شرح المازندراني هذا النص مبينًا أنّ مناط الجواز هو صيانة المضمون وعدم الإخلال به (المازندراني، ٢٠٠٠م، ٢١٤/٢.٢١٥).

وفي ضوء هذه النصوص، تبلورت لدى العلماء قناعةٌ بأنّ الرواية على نحوين: نقلٌ حرفيٌّ للألفاظ، وهو الأصل المتعيّن متى ما أمكن، ونقلٌ بالمعنى، وهو جائزٌ ضمن حدودٍ وضوابط، وقد عُرّفت الرواية بالمعنى بأنها نقل معنى الحديث من دون الجمود على ألفاظه (ظ: جديدي، ١٤٢٤هـ، ص٧٠)، إلا أنّ هذا التعريف لا يُراد به إطلاق العنان

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

للناقل، بل تقييده بأهليةٍ علميةٍ تضمن عدم تبديل المراد. ولذلك صرّح حسن الصدر بأنّ من لم يكن عالمًا بدلالات الألفاظ ومساقاتها لا يجوز له النقل بالمعنى إجماعًا، وأنّ الجواز مختصّ بالعالم الخبير، وقد تضافر النقل به عن المعصومين عليهم السلام، يبيّن حسن الصدر أن نقل الحديث بالمعنى لا يصح لكل أحد، بل يشترط فيه الإلمام التام بالألفاظ ودلالاتها والسياق الذي وردت فيه، ومعرفة المقصود منها. ولذلك فإن من يفتقر إلى هذه المعرفة لا يجوز له أن يروي الحديث بالمعنى باتفاق المسلمين، بل يجب عليه الالتزام بالألفاظ التي سمعها كما هي، وقد ذهب بعض العلماء إلى منع الرواية بالمعنى مطلقاً حتى مع توفر هذه المعرفة، في حين أجازها آخرون في غير الأحاديث النبوية، أمّا الرأي الراجح عنده فهو جواز الرواية بالمعنى لمن كان من أهل العلم والخبرة، وقد وردت روايات كثيرة عن المعصومين عليهم السلام تدل على وقوع النقل بالمعنى. (الصدر، د.ت، ص٤٨٨).

غير أنّ الاعتراف بجواز هذا الأسلوب لا يمنع من الالتفات إلى إشكالاته، فإنّ تعدّد الألفاظ في الروايات المتفقة مضمونًا قد يؤدي أحيانًا إلى تغيّرٍ في بعض المساحات الدلالية تبعًا لفهم الراوي وثقافته، إذ إنّ النقل بالمعنى يخضع بدرجةٍ ما لمدى إدراك الناقل للنص (حب الله، ٢٠١٦م، ص١٣٥.١٣٦), ومن الشواهد التطبيقية على ذلك تردد ذريح المحاربي في نقل عبارة الإمام بين قوله «شنعوا» أو «أذاعوا»، حيث روى الكشّيّ بإسناده عن ذريح المحاربي، قال: ((سألت أبا عبد الله (عليه السَّلام) عن جابر الجعفي وما روى ؟ فلم يجبني، وأظنه قال: سألته بجمع فلم يجبني فسألته الثالثة ؟ فقال لي: يا ذريح دع ذكر جابر فإن السَّفلة إذا سمعوا بأحاديثه شنعوا، أو قال: أذاعوا)) (الطوسي، ١٤٠٤هـ، ٤٣٨/٢).

وهو تردّد يكشف عن عدم الجزم باللفظ مع حفظ المعنى الإجمالي، ويمكن تفسير مثل هذا التفاوت باحتمالاتٍ متعددة؛ فقد يكون ناشئًا عن بُعد الراوي عن موضع الإمام

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

في المجلس، أو عن تصرّف بعض النُّساخ، أو عن اختلاف أجواء صدور الرواية وسياقها، وكلّ ذلك يعكس الطبيعة البشرية لعملية النقل.

ومن هنا يتبيّن أنّ شرط الرواية بالمعنى ليس استيعاب جميع الخصوصيات اللفظية للنص، بل حفظ أصل المراد وحاصل المضمون، كما قرّره الشيخ الشعراني بقوله إنّ اشتراط حفظ جميع المزايا تكليف بما لا يُطاق (الشعراني، ١٣٧٣هـ، ١/٢٩. ٣٠)، فالميزان في الجواز هو صيانة المعنى، مع أهلية الناقل، ومراعاة السياق، وعدم التصرف في النصوص التي تكون لألفاظها خصوصية تعبدية كالأدعية والأذكار.

وخلاصة الأمر أنّ النقل بالمعنى ظاهرةٌ تاريخيةٌ واقعية، أقرّها جمعٌ من العلماء بضوابط دقيقة، وأسهمت في تفسير كثيرٍ من ظواهر الاختلاف اللفظي في التراث الحديثي، إلا أنّها في الوقت نفسه تفرض على الباحث المعاصر وعيًا نقديًّا عند دراسة المتون، يميّز فيه بين اختلافٍ لفظيٍّ لا يمسّ جوهر الدلالة، وبين تفاوتٍ قد يؤثر في الاستنباط والفهم.

المطلب الثاني: نقل الرّواية بين الإسناد ومشكلة الإرسال

الأصل في رواية الحديث هو الإسناد، وقد أصَّل أئمة أهل البيت لهذا الأمر، من قبيل ما ورد عن أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السَّلام) أنهُ قال: ((إذا حدَّثتم بحديث فاسندوه إلى الذي حدَّثكم فإنْ كان حقَّاً فلكم وإنْ كان كذباً فعليه)) (الكليني، ١٣٦٣هـ، ١/٥٢)، فالرَّاوي للحديث لا بدَّ من أن يتحرَّز من مسألة الزّيادة أو النَّقيصة أي أن يؤدي الحديث كما هو مراعياً في ذلك ضبط الألفاظ وصيانة المتن من التحريف، وأما على صعيد السَّند فلا بدَّ من ذكر السَّند كاملاً من دون تعليق أو إرسال أي أن يخلو السَّند من أيّ حالة انقطاع تؤدي بالنتيجة إلى إعلال الحديث أولاً, وربَّما تؤدي إلى الطَّعن في عدالة الرَّاوي, ومن هنا نجد أن أصحاب الأئمَّة قد اعتادوا هذه المسألة حتّى مع أئمتهم، فهذا جابر بن يزيد الجعفي يقول لأبي جعفر محمَّد بن عليٍّ الباقر (عليهما السَّلام): ((إذا حدَّثتني

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

بحديث فأسنده لي، فقال: حدَّثني أبي، عن جدّي، عن رسول الله، عن جبرئيل عليه السَّلام، عن الله عزَّ وجلّ، وكلّ ما أحدِّثك بهذا الإسناد. وقال: يا جابر لحديث واحد تأخذه عن صادق خير لك من الدنيا وما فيها)) (المفيد، د.ت، ص٤٢، البروجوردي، ١٣٩٩هـ، ص١٣/١، المجلسي، ١٩٨٣م، ص١٤٨/٢).

والذي يبدو للباحث أن طلب جابر هذا إنَّما أرادهُ دليلاً للاحتجاج على الخصوم، ولا سيَّما إذا عرفنا أن الحاجة إلى الإسناد كانت قد تزايدت فيما بعد حتّى إنَّ الشخص ليتحدث فيسأل أوَّلاً عن إسناد الحديث قبل كلِّ شيء.

وفي هذا الإطار قال أبو عبد الله الصَّادق (عليه السَّلام): ((حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدّي وحديث جدّي حديث الحسين عليه السَّلام وحديث الحسين حديث الحسن عليه السَّلام وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السَّلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله قول الله عزَّ وجلَّ)) (الكليني، ١٣٦٣هـ، ٥٣/١، الحر لعاملي، ١٤١٤هـ، ص٨٣/٢٧).

السند في أصل اللغة يُطلق على الموضع المرتفع من الأرض القريب من الجبل أو الوادي، وجمعه أَسناد. كما يُستعمل اللفظ للدلالة على الاعتماد والاتكاء؛ فكل ما يُجعل موضع اعتماد لغيره أو يُسند إليه أمر يُقال له مسند. (الفراهيدي، د.ت، ص٢٢٨/٧) (ابن منظور، ١٩٩٥م، ٢٢٠/٣)، وفلان سند، أي معتمد (الجوهري، ١٩٨٨م، ص٤٨٩/٢).

والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله (الطريحي، ١٣٨٦هـ، ٧٠/٣)، يُقال في اللغة: أسند الحديث، أي نسبه ورفعه إلى من صدر عنه، ويُطلق مصطلح المسند على الحديث الذي يكون سنده متصلاً بحيث ينتهي إلى النبي ﷺ دون انقطاع، بينما يُوصف الحديث بـ المرسل أو المنقطع إذا وُجد خلل في اتصال سنده، أمّا الإسناد في اصطلاح المحدثين فيعني إرجاع الحديث إلى قائله ونسبته إليه. (ابن منظور، ١٩٩٥م، ٢٢١/٣).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

أما السَّند في الاصطلاح: فهو طريق المتن (الشهيد الثاني، ١٤٢٣هـ، ص٥٣، البابلي، ١٤٢٤هـ، ٢١/٢)، أي جملةُ مَن رَواه على التَّرتيب والتَّناقل، ويقال: هو الإخبار عن طريق المتن (ظ: الداماد، ١٤٢٢هـ، ص٧١)، إلَّا أنَّ هنالك من يرى أن هذا التَّعريف غير دقيق، وقد بيّن العلماء الفرق بين السند والإسناد، فالإسناد عند المحدثين يُراد به نسبة الحديث وإرجاعه إلى من صدر عنه. أمّا السند فهو الطريق الذي يُوصل إلى متن الحديث عبر سلسلة الرواة، وبذلك يظهر أن الإسناد يعبّر عن عملية رفع الحديث إلى قائله، في حين أن السند هو سلسلة الرجال التي تنقل النص. (الصدر، د.ت، ص٩٤).

إذن الإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله ونسبته إليه من: نبيٍّ، أو إمام، أو ما في معناهما (الشهيد الثاني، ١٤٢٣هـ، ص٥٣)، أي الإخبار عن الطريق، بينما السَّند هو نفس الطريق (العاملي، ٢٠٠٩م، ص٢٥.٢٦). إلَّا أنَّ حالة الإقصاء والتَّهميش والمطاردة والتَّنكيل التي عُرِّضَ لها أتباع مذهب أهل البيت (عليهم السَّلام) منذُ زمن معاوية بن أبي سفيان فصاعداً مع باقي حكّام الدَّولة الأمويَّة واستمراراً مع الخلفاء العبَّاسيِّين أدَّت بالضَّرورة إلى ضياع وغياب كثير من الأصول والكتب، لا سيَّما لأولئك الأصحاب الذين عُرِّضوا للحبس لمدَّة من حياتهم، هذا أدَّى بالنتيجة إلى أن يلجأ علماء مذهب أهل البيت (عليهم السَّلام) إلى إيجاد البدائل لتصحيح أحاديث هؤلاء الأصحاب الذين كانوا على درجة من الوثاقة، ولكن الظُّروف الصعبة التي مرَّت على أصحاب المذهب أدَّت إلى ضياع كثيرٍ من مصنفاتهم، فكان من هذا القبيل ما اشتهر بين الأصحاب من أن محمَّد بن أبي عمير[6] (النجاشي، د.ت، ص٣٢٦)، وصفوان بن يحيى[7] (الطوسي، الفهرست،

6- ذكر النَّجاشي: ((محمَّد بن أبي عمير زياد بن عيسى أبو أحمد الأزدي من موالي المهلب بن أبي صفرة وقيل مولى بني أمية. والأوّل أصح. بغدادي الأصل والمقام، لقى أبا الحسن موسى عليه السَّلام وسمع منه أحاديث كنّاه في بعضها فقال: يا [أ] أبا أحمد، وروى عن الرضا عليه السلام، جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين))

7- قال الطُّوسي: ((صفوان بن يحيى، مولى بجيلة، يكنى أبا محمَّد، بيّاع السابري، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم، وكان يصلي كلَّ يوم وليلة خمسين ومائة ركعة، ويصوم في السَّنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة ماله في كلِّ سنة ثلاث مرات...، وروى عن أبي الحسن الرضا وأبي جعفر عليه السلام، وروى عن أربعين رجلاً من أصحاب

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

١٤١٧هـ، ص١٤٦)، وأحمد بن محمَّد بن أبي نصر البزنطي[8] (الحلي، ١٤١٧هـ، ص٦١)، لا يروون ولا يرسلون إلَّا عن ثقة، فيترتب على هذا أمران (السيستاني، ٢٠١٦م، ص٤٥) (السبحاني، ١٤١٤هـ، ص٢١٦):

١- عُرف عن ابن أبي عمير ومن يشاركه من الرواة أنهم لا ينقلون الحديث، سواء بصورة مباشرة أو مرسلة، إلا عن رواة موثوقين.

٢- إن علماء الطائفة تعاملوا مع مراسيل هؤلاء الرواة تعاملاً يماثل تعاملهم مع الأحاديث المسندة لغيرهم، فعدّوها في حكم الروايات المعتبرة.

وقد ذهب أحدهم (الايرواني، ٢٠٠٧م، ص١٨٤) إلى أنَّ الحجَّة في مراسيل هؤلاء الأعلام الثلاثة لعلَّها الرأي المشهور استناداً إلى عبارة العدّة[9] (الطوسي، د.ت، ص١٥٥/١)، إلَّا أنَّ هذا الكلام يلحظ عليه مسألة مهمَّة جدّاً هي عدم وصول الكتب التي ألفت قبل كتاب العدّة ولذلك لا نستطيع أن نجزم بأن صاحب هذه الدعوى هو الشَّيخ الطُّوسي, فضلاً عن أنَّ أصحاب مدرسة الكوفة كانوا قد صرَّحوا بهذه المسألة ولو على نحو جزئي إذ إنَّ التَّصريح جاء على لسان النَّجاشي (ت:٤٥٠هـ) الذي هو رائد

أبي عبد الله عليه السَّلام، وله كتب كثيرة مثل: كتب الحسين بن سعيد، وله مسائل عن أبي الحسن موسى عليه السَّلام وروايات))

8- قال العلَّامة الحلّيّ: ((أحمد بن محمَّد بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر، وقيل أبو عليّ، المعروف بالبزنطي - بالباء المنقَّطة تحتها نقطة المفتوحة، والزاي بعدها مفتوحة أيضاً، ثم النون السَّاكنة، ثم الطاء غير المعجمة - كوفي، لقي الرضا (عليه السَّلام) وكان عظيم المنزلة عنده، وهو ثقة جليل القدر، وكان له اختصاص بأبي الحسن الرضا (عليه السَّلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحُّ عنه وأقرّوا له بالفقه. مات رحمه الله سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضّال بثمانية أشهر)).

9- حيث ذكر الشَّيخ الطُّوسي في معرض حديثه عن الترجيح بين الخبرين المتعارضين ما نصُّه: ((وإذا كان أحد الرَّاويين مسنداً والآخر مرّسلاً، نظر في حال المرّسل، فإن كان ممَّن يعلم أنه لا يرسل إلَّا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجلّ هذا سوَّت الطَّائفة بين ما يرويه محمَّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمَّد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلَّا عمَّن يوثق به وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم. فأما إذا انفرد، وجب التوقّف في خبره إلى أن يدلّ دليل على وجوب العمل به)).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

مدرسة الكوفة الرجاليَّة، إذ قال: ((وروي أنه حبسه المأمون حتّى ولاه قضاء بعض البلاد، وقيل: إنَّ أخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه. وممَّا كان سلف له في أيدي النَّاس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله وقد صنّف كتباً كثيرة)) (النجاشي، د.ت، ص٣٢٦).

فنلحظ أن النَّجاشي في هذا النَّصِّ قد صرَّح بأنَّ الأصحاب كانوا قد اعتمدوا على مراسيل ابن أبي عمير فقط وهذا هو رأي مدرسة الكوفة وبأنَّ مبنى الأصحاب في تصحيح مراسيل ابن أبي عمير كان اعتماداً على حافظة ابن أبي عمير، وكذلك على ما كان سلف له في أيدي النَّاس، ولذلك سكن إليه القدماء واعتمدوا عليه فوثاقة ابن أبي عمير كان لها أثر أساسي في التَّصحيح، وكذلك مسألة أن ابن أبي عمير وصاحبيه لا يروون ولا يرسلون إلَّا عن ثقة فنلحظ أن مدار التصحيح هو في أنَّ المسند عنهُ أو المرسل عنهُ ثقة، فنلاحظ أن توثيق الرَّاوي هنا جاء عن طريق النظر في سيرة حياته ومعرفة مروياته ومشايخِهِ.

ولا يخفى أن هذا الكلام المتقدّم قد عورض بنقد موجه من قبل السَّيِّد (الخوئي) (ت١٤١٣هـ) إذ اعترض على هذا الكلام مبيِّناً بطلان هذه الدعوى، وأنَّها مجرد اجتهاد من الشَّيخ الطُّوسي(ت: ٤٦٠هـ) قد استنبطه من اعتقاده تسوية الأصحاب بين مراسيل هؤلاء ومسانيد غيرهم (ظ: الخوئي، د. ت، ٦١/١؛ الطوسي، د.ت، ١٥٥/١)، وقد تكفَّل بالردِّ ومناقشة هذا الاعتراض مجموعة من المحقِّقين الأخيار (ظ: الجلالي، ٢٠٠٤م، ص٣٦٦.٣٦٨، السيستاني، ٢٠١٦م، ص٤٧.٤٩، الايرواني، ٢٠٠٧م، ص١٨٦).

وهكذا كانت الظُّروف هي السبب الرئيسي في العدول عن الأصل في نقل الرِّواية وهو ذكر السَّند عند التَّحديث إلى قبول بعض المراسيل وعدّها كالمسانيد بالاعتماد على مبدأ وثاقة الرّاوي وأنَّه لا يروي ولا يرسل إلَّا عن ثقة.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

الخاتمة والنتائج

تبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ إشكاليات الموروث الحديثي الإمامي لم تكن طوارئ عابرة في تاريخ الرواية، ولا حوادث منفصلة عن بنيتها المعرفية، بل كانت ظواهر مؤثرة رافقت مسار الحديث في مرحلتي الصدور والتداول، وامتد أثرها إلى آليات النقل وأدوات التلقي والفهم، ومن ثمّ فإنّ المنهج النقدي الحديثي في المدرسة الإمامية لم ينشأ بوصفه تنظيرًا مجردًا أو ترفًا علميًا لاحقًا، بل تبلور استجابةً مباشرةً لجملة من التحديات الواقعية التي فرضت نفسها على الوعي الحديثي الإمامي.

كما ثبت أنّ ظاهرة الوضع كانت من أبرز العوامل التي هزّت الثقة البدائية بسلامة المنقول، وأنتجت الحاجة إلى تأسيس معايير دقيقة للتحقق من الرواية، سواء على مستوى السند أم على مستوى المتن. ولم تكن ظاهرة الدسّ في كتب أصحاب الأئمة أقلّ خطورة من الوضع، إذ كشفت عن مستوى أعمق من الاختراق طال الأصول والكتب نفسها، مما وسّع دائرة النقد من نقد الرواة إلى نقد المصنفات والمضامين، وكذلك أسهمت ظاهرتا التصحيف والتحريف في تعميق الحسّ النقدي، لما يترتب عليهما من اضطراب الألفاظ، واختلال الدلالات، وإمكان توليد تعارض ظاهري أو فهم غير مطابق للمراد.

وأظهرت الدراسة أيضًا أنّ النقل بالمعنى، على الرغم من كونه ممارسة واقعية أجيزت ضمن حدود وضوابط، قد فرض على الدرس الحديثي الإمامي مزيدًا من العناية بالفروق الدلالية، والتمييز بين ما يغيّر المعنى وما لا يغيّره، في حين مثّل الإرسال في الأسانيد إشكالية منهجية دفعت إلى تطوير مسالك خاصة في التعامل مع المرويات، والبحث في وثاقة الرواة، ومراتب الاعتماد، ومبررات قبول بعض المراسيل وردّ بعضها الآخر.

وبناءً على ذلك يخلص البحث إلى أنّ علوم الحديث الإمامية، كعلم الرجال، ونقد السند، ونقد المتن، وقواعد التعارض والترجيح، لم تنشأ خارج السياق التاريخي

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

للموروث الروائي، بل وُلدت في أحضان أزماته، وتشكّلت في ضوء الحاجة إلى حماية الحديث من الدخيل والمضطرب وغير الموثوق. وهذا يعني أنّ المنهج النقدي الإمامي كان في جوهره تعبيرًا عن وعي علمي داخلي بأهمية الفحص والتمييز، لا مجرد ردّ فعل جزئي على بعض الوقائع المتفرقة.

وعليه فإنّ المدرسة الإمامية قدّمت نموذجًا نقديًا متماسكًا في التعامل مع الحديث، يقوم على المزاوجة بين نقد الإسناد وتحليل المتن، ويرتكز إلى رؤية معرفية تتوخّى صيانة النص الديني، وضبط حجيته، وتمييز الصحيح من السقيم، والأصيل من الدخيل، ومن هنا تتأكد حقيقة أن الإشكاليات التي واجهت الموروث الحديثي الإمامي لم تؤدِّ إلى إضعاف البنية العلمية للمدرسة الإمامية، بل كانت من أهمّ العوامل التي أسهمت في إنضاج منهجها النقدي، وتعميق أدواتها العلمية في فحص الرواية وتقويمها.

المصادر والمراجع

١. ابن الجوزي، بي الفرج عبد الرحمن بن علي. (١٩٨٣م). *القصاص والمذكرين* (المجلد ط١). بيروت.
٢. الشاهرودي، العلامة علي النمّازي. (١٤١٨هـ). *مستدرك سفينة البحار*. قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٣. الطبرسي، حمد بن علي. (١٣٨٧هـ). *الاحتجاج*. النجف الاشرف: دار النعمان للطباعة والنشر.
٤. ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله. (١٩٥٩م). *شرح نهج البلاغة* (المجلد ط١). دار احياء الكتب العلمية.
٥. ابن شهر اشوب، أبو عبد الله علي بن شهر اشوب. (١٩٥٦م). *مناقب أبي طالب*. النجف الاشرف: المكتبة الحيدرية.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

٦. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري. (١٩٩٥م). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

٧. أبو الحسن الشعراني. (١٣٧٣هـ). *المدخل الى عذب المنهل في أصول الفقه* (المجلد ط١). قم: مؤسسة الهادي.

٨. أبي جعفر محمد بن الحسين الطوسي. (د. ت). *عدّة الاصول*. مؤسسة ال البيت(ع) للطباعة والنشر.

٩. الازدي، أبو عروة البصري نزيل اليمن. (د. ت). *الجامع*. المجلس العلمي.

١٠. أسعد كاشف الغطاء. (د.ت). *الأصول الاربعمائة*. النجف الاشرف: مؤسسة كاشف الغطاء.

١١. أغا بزرك الطهراني. (١٤٠١هـ). *حصر الاجتهاد*. قم.

١٢. اقا حسين الطباطبائي البروجوردي. (١٣٩٩هـ). *جامع أحاديث الشيعة*. قم: المطبعة العلمية.

١٣. أكرم بركات العاملي. (٢٠٠٩م). *دروس في علم الدراية* (المجلد ط١). بيروت: دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. البابلي، أبو الفضل حافظيان. (١٤٢٤هـ). *رسائل في دراية الحديث*. دار الحديث للطباعة والنشر.

١٥. البروجوردي. (١٤١٦هـ). *البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر* (المجلد ط١). قم: مكتب اية الله العظمى منتظري.

١٦. جعفر السبحاني. (١٤١٤هـ). *كليات في علم الرّجال* (المجلد ط٣). قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدّرسين.

١٧. الجوهري، اسماعيل بن حماد. (١٩٨٨م). *الصحاح تاج اللغة* (المجلد ط٢). بيروت: دار العلم للملايين.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

١٨. الحاكم النيسابوري، ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد. (د.ت). *المدخل الى كتاب الاكليل*. الاسكندرية: دار الدعوة.

١٩. الحر العاملي، محمد بن الحسن. (١٤١٤هـ). *وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة* (المجلد ط٢). قم: مؤسسة ال البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث.

٢٠. حسن الكاظمي العاملي الصدر. (د.ت). *نهاية الدراية (شرح الوجيزة للشيخ البهائي)*. منشورات المشعر.

٢١. حسين الشاكري. (د.ت). *تدوين الحديث وتأريخ الفقه*. قم.

٢٢. حسين غيب غلامي. (١٩٩٨م). *محو السنة أو تدوينها*. مؤسسة الهادي.

٢٣. حيدر المسجدي. (د.ت). *التصحيف في متن الحديث (جذوره، اثاره، ما يكشف عنه، علاجه)* (المجلد ط١). قم: دار الحديث.

٢٤. حيدر حب الله. (٢٠١٦م). *حجية الحديث* (المجلد ط١). بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

٢٥. الداماد، المير محمد باقر الاسترابادي. (١٤٢٢هـ). *الرواشح السماوية* (المجلد ط١). مطبعة دار الحديث للطباعة والنشر.

٢٦. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. (١٩٩٨م). *تذكرة الحفاظ* (المجلد ط٩). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٧. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر. (١٩٩٧م). *المحصول* (المجلد ط٣). مؤسسة الرسالة.

٢٨. شبر غيث. (٢٠٢٥م). *المهام الخمس في علم الرجال التطبيقي* (المجلد ط٢). قم: مركز المرتضى لاحياء التراث والبحوث الاسلامية.

٢٩. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي. (١٤٠٩هـ). *منية المريد في اداب المفيد والمستفيد* (المجلد ط١). مكتبة الاعلام الاسلامي للطباعة والنشر.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

٣٠. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي. (١٤٢٣هـ). الرّعاية لحال البداية في علم الدراية (المجلد ط١). قم: بوستان.

٣١. الطريحي، فخر الدين بن محمد علي. (١٣٨٦هـ). *مجمع البحرين* (المجلد ط١). النجف الاشرف: مطبعة الاداب.

٣٢. الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسين. (١٤٠٤هـ). *اختيار معرفة الرّجال*. قم: مؤسسة ال البيت (عليهم السلام).

٣٣. الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسين. (١٤١١هـ). *الغيبة* (المجلد ط١). قم: مؤسسة المعارف الاسلامية.

٣٤. الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسين. (١٤١٧هـ). *الفهرست* (المجلد ط١). مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٥. ظ: الخوئي. (د. ت). *معجم رجال الحديث*.

٣٦. عبد الرسول الغفاري. (١٣٦٩هـ). *دراسات في علم الدراية* (المجلد ط١). طهران: جامعة الامام الصادق (عليه السلام).

٣٧. عبد الهادي الفضلي. (١٤٢٠هـ). *أصول الحديث* (المجلد ط٣). مؤسسة أم القرى.

٣٨. العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر. (١٤١٧هـ). *خلاصة الاقوال* (المجلد ط١). مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٩. عليّ الشهرستاني. (١٤٢٠هـ). *منع تدوين الحديث* (المجلد ط١). قم: مركز الابحاث العقائدية.

٤٠. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). العين. بغداد.

٤١. الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الرازي. (١٣٦٣م). *الكافي* (المجلد ط٥). طهران: دار الكتب الاسلامية.

٤٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي. (١٩٨٩م). *كنز العمال في سنن الاقوال والافعال*. لبنان: مؤسسة الرسالة.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

٤٣. محمد باقر الايرواني. (٢٠٠٧م). *دروس تمهيدية في القواعد الرجالية* (المجلد ط٢). قم: مدين.

٤٤. محمد باقر المجلسي. (١٩٨٣م). *بحار الانوار* (المجلد ط٢). بيروت: مؤسسة الوفاء.

٤٥. محمد باقر ظ: البهبودي. (٢٠٠٦م). *معرفة الحديث* (المجلد ط١). دار الهادي للطباعة والنشر.

٤٦. محمد تقي التستري. (د. ت). *الاخبار الدخيلة*.

٤٧. محمد تقي المجلسي. (د.ت). *روضة المتقين في شرح من لايحضره الفقيه*. بنياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور.

٤٨. محمد حسين الحسيني الجلالي. (١٤١٨هـ). *تدوين السنّة الشريفة* (المجلد ط٢). مكتب الاعلام الاسلامي للطباعة والنشر.

٤٩. محمد حسين الحسيني الجلالي. (٢٠٠٤م). *دراية الحديث* (المجلد ط١). بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

٥٠. محمد رضا السيستاني. (٢٠١٦م). *قبسات من علم الرجال* (المجلد ط١). بيروت: دار المؤرخ العربي.

٥١. محمد رضا نراد جديدي. (١٤٢٤هـ). *معجم مصطلحات الرجال والدراية*. دار الحديث للطباعة والنشر.

٥٢. محمد صالح المازندراني. (٢٠٠٠م). *شرح أصول الكافي* (المجلد ط١). بيروت: دار أحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٣. محمد علي الابطحي. (١٤١٧هـ). *تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي* (المجلد ط٢). قم: ابن المؤلف السيد محمد.

٥٤. المسعودي، أبي الحسين بن علي. (١٩٨٤م). *مروج الذهب ومعادن الجوهر* (المجلد ط٢). قم: دار الهجرة.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty
Iraq-An'najaf
مجلة كلية الفقه
ISSN (Print): 1995-7971
ISSN (Online): 3080-1435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه
العراق/النجف الأشرف
مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

٥٥. المفيد. (د.ت). *الأمالي*. دار المرتضى.

٥٦. المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد النعمان البغدادي. (١٩٩٣م). الارشاد (المجلد ط٢). بيروت: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٧. ناصر رفيعي المحمدي. (١٤٣٠هـ). *دروس في وضع الحديث* (المجلد ط١). دار المصطفى (ص) العالمية.

٥٨. ناصر رفيعي المحمدي. (١٤٣٠هـ). *دروس في وضع الحديث*. دار المصطفى(ص) العالمية.

٥٩. النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الاسدي. (د.ت). *رجال*. مؤسسة النشر الاسلامي.

٦٠. هاشم الهاشمي. (د.ت). *تعارض الادلة واختلاف الحديث تقريرا لأبحاث سماحة السيد علي السيستاني*.

٦١. هاشم معروف الحسني. (١٩٧٨م). *دراسات في الحديث والمحدثين* (المجلد ط٢). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

٦٢. الوحيد البهبهاني، محمد باقر. (د. ت). *الفوائد الرجالية*. النجف: مطبعة الاداب.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23581

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي